مجلس التعاون

زيادة الإنفاق العام الخليجي في 2009 لتحفيز الاقتصاد

أبوظبي/وكالات:

أكدت مجلة «ميد» الاقتصادية أنه، وعلى العكس من دول أوروبية، فإن الحكومات الخليجية لن تثقل كاهل الأجيال المقبلة بديون عامة، بتعهدها بإنفاق الأموال العامة في عام 2009 لتحفيز اقتصاداتها.

وذكرت المجلة، في تقرير لها عن الأفق الاقتصادي في منطقة الخليج لعام 2009، أن حكومة الإمارات ضخت مبلغ 71. 32 مليار دولار سيولة نقدية في البنوك مساهمة منها في تخفيف كلفة الإقراض بين البنوك، الذي تباطأ في الشهور الأخيرة من العام الماضي.

وفي 31 أكتوبر من العام نفسه ضمن البنك المركزي الودائع في بنوك الدولة والبنوك الأجنبية ذات التواجد القوي، لمدة ثلاثة أشهر. ويتفق محللون على أن الاستثمارات في البنية التحتية ستبقى في رأس أجندة حكومات الدول الخليجية في عام 2009. حفاظاً منها على قدرة اقتصاداتها على خلق المزيد من الفرص الوظيفية.

وفي سياق متصل قال مسعود احمد، مدير دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي: إن الحوافز المالية في الدول المنتجة للنفط سوف تساعد البلدان الأخرى في المنطقة في تخفيف تأثير اضمحلال الطلب الخارجي نتيجة للتباطؤ العالمي، مضيفا أنه جريا على ما حدث في السنوات الماضية، فإن النمو في تلك البلدان سيكون مدفوعا إلى حد ما بالتدفقات من الدول المنتجة للنفط التي تدعم الطلب المحلي.

ولقد كانت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في بلدان منطقة الشرق الأوسط حافزا رئيسيا للنمو في السنوات الأخيرة، وتحديدا في الأردن ومصر ولبنان، فضلا عن المغرب وتونس بدرجة أقل. وقد نمت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في تلك البلدان بنسبة 17% عام 2007. وقرابة 19% عام 2008.

وأضافت المجلة أن تدني أسعار النفط، وهو من عوارض التباطؤ العالمي، ليس بالخبر السار، لكنه في المقابل ليس كارثيا، فالبلدان الرئيسية المنتجة للنفط غنية بالسيولة النقدية. ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن احتياطيات الدول الخليجية الغنية بالبترول كانت تنمو باستمرار خلال العقد المنصرم، وقد وصلت إلى 365 مليار دولار عام 2007. ويتوقع أن تقف عند حدود 455 مليار دولار نهاية العام 2008.

وأشارت إلى أن آخر البيانات التي نشرها البنك الدولي في تقريره حول أفق الاقتصاد العالمي لعام 2009 أظهرت أن النمو الذي نعمت به منطقة الشرق الأوسط خلال العقد الماضي سوف يتباطأ وصولا إلى 9. 3% عام 2009. مقارنة بنحو 8. 5% عام 2008. وقالت «ميد» في تقريرها إن الدول الخليجية في موقف أفضل من معظم الدول لامتصاص الصدمات الاقتصادية السلبية، بفضل ملاءة عوائد ثرواتها النفطية.

أضواء

محمد الرميحي

تعاطف مقرون بالتفكير

التعاطف مع أهلنا في غزة هو تحصيل حاصل، فلا يوجد عربي أو مسلم أو إنسان لديه ذرة مما تحمله الإنسانية من معنى، إلا ويرى في استخدام القوة الفَظّة من جانب إسرائيل عملا بربريا بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، بل هو إرهاب الدولة ذات العضلات العسكرية.

هذا الشجب يجب ألا يغنينا عن التفكير في أمر ما يحدث من وجهة نظر سياسية. ولكن قبل الدخول في الموضوع أريد أن أضرب أمثلة تقرّب الصورة؛ فالموسوعة البريطانية تقول لنا، تعريفا بتاريخ الإرهاب في الشرق الأوسط، إن أول من قام به هي عصابات الهاغانا وشتيرن الصهيونية التي عملت على إرهاب المواطنين العرب وإخراجهم من بلادهم. إلاّ أن تلك العصابات لم تكن تعمل في جهاز الدولة الإسرائيلية، حتى بعد أن نشأت إسرائيل. وفي إيرلندا الشمالية التي شهدت حرب عصابات أخرى، وسمّتها الدولة البريطانية الإرهاب، كان هناك جناحان: عسكري يقوم بعمليات، وسياسي يضطلع بالعمل السياسي والتفاوض وجمع الأنصار والمال، ولم يكن بينهما ظاهريا أي ارتباط!

وحتى لا نظل بعيدين، فإن الدولة اللبنانية لو شنّت حربا ضد إسرائيل، لكان مبررا للأخيرة، على الأقل عالميا، أن تقوم بهدم لبنان من أقصاه إلى أقصاه، بذريعة أن كل شيء مباح في الحرب، خصوصا أن لديها إمكانيات الآلة العسكرية، وبالتحديد الطيران، إلا أن حزب الله في لبنان لم يكن جزءا من الدولة عندما احتدمت معركة صيف العام 2006، وهكذا حاربت إسرائيل ومازالت تحارب حزب الله بطرق مختلفة، إلا أنها لا تجد مبررا واحدا أمام الرأي العام العالمي لمهاجمة لبنان، كل لبنان.

الدرس واضح للعيان، في حروب التحرير، كما في فيتنام وغيرها، هناك جناح للمقاومة وآخر للعمل السياسي، ومنه المفاوضة. ولو قُدّر للإخوة الفلسطينيين شيء من الوعي السياسي، مقرونا بقدر من الشجاعة، ومخلوطا بفهم واضح لما يجري في العالم، لكان جناح المقاومة (حماس أو الجهاد أو أي جناح آخر) يعمل في المقاومة بعيدا عن العمل السياسي، الذي يجب أن يكون على مسافة من جبهة القتال، ويحاول بكل السبل السياسية تأمين دعم سياسي محلي وإقليمي ودولي لقضيته، أي توزيع الأدوار لبلوغ الغايات نفسها.

كل حروب المقاومة التي قرأتُ عنها في التاريخ الحديث تبنت هذه الفكرة، إلا الإخوة الفلسطينيين، فالجميع يريد الدنيا والآخرة معاً، وفي الوقت نفسه، ويريد أن يحكم ويقاوم بالسلاح في الوقت ذاته. وليس هناك حتى الآن تأصيل في الأدبيات الفلسطينية بأن المقاومة قد تكون مؤثّرة أيضا في العامل السياسي!

كان على الإخوة في حركة حماس والإخوة في حركة فتح أن يقسّموا العمل النضالي فيما بينهم، واحدة تحكم وتتعامل مع العالم ومستجداته ومطالبه، وأخرى تقاوم دون أن نعرفها أو يعرف وجوهها العالم، إلا أن الاثنتين أبتا إلا أن تتقاتلا على أرض محتلة لم تتحرر، وفي وجه عدو يسعده أن يتسع الشق وأن يتقاتل الطرفان، وهو ما يقدم خدمة جليلة للعدو، بوعي أو بلا وعي.

تلك هي الغصّة في نفوسنا، وفي نفس كل عاقل فطن، عربي أو غير عربي، يتعاطف مع هذه القضية الكبرى، ويستنكر ويشجب نهر الدم الذي تقوم بإراقته إسرائيل من مواطنين عزل تقريبا، إذا قارنا ما لديهم من سلاح بهذه الترسانة الحديثة من الأسلحة.

التفكير العاقل يقود إلى أنه حتى في حروب التحرير، فإن التوقيت واختيار الأعداء، مهمّان بأهمية الهدف المراد تحقيقه، ويبدو أن التوقيت الذي اختاره الإخوة في حماس قد جانبهم فيه الصواب، عندما قرروا عدم تمديد «التهدئة» مع إسرائيل، وهي مفهوم ملتبس أصلا، بينما تتحضر إسرائيل للانتخابات، وكل انتخابات تحتاج إلى مزايدين، ولا أفضل من هذا التوقيت بالنسبة لإسرائيل، كما أن الإقدام على فتح النار على مصر العربية هو عملية سياسية عمياء أيضا.

وتطبيقا للتفكير اللا عقلاني، ما إن اندلعت العمليات العسكرية في غزة حتى تدفق نهر التشفّي والمزايدات، وفتحت جبهات لا حصر لها في «المكنة» العربية الإعلامية، بعضنا ضد بعض، بروح جاهلية لا نظير لها، كما علا الصراخ في المنتديات العربية، كل يوظف هذا الجحيم الذي يتساقط على رؤوس أهلنا في غزة، من أجل هدف في جبهته محدود سياسيا يتكسّب منه. والأنكى من ذلك، أن يجري الاعتماد كله على ذاكرة عربية ضعيفة أو متلاشية، فأعضاء في البرلمان الفلسطيني من الجانبين يتظاهرون دعوة لرأب الصدع بين الإخوة الأعداء، حماس وفتح ومناصريهما، ويعتقدون أن الجميع قد نسي اتفاق مكة، ووثيقة صنعاء، والجهد الذي صرفه العرب من القاهرة إلى الرياض إلى غيرهما من العواصم، من أجل دفع الطرفين للتخلي عن التقوقع في جلدة التحزّب، ولحثهما على التحلي ببعد النظر وترجيح مصالح المواطنين الفلسطينيين الذين وقع عليهم ظلم قرنين من الزمان!

عن / صحيفة (أوان) الكويتية

عقاريون: 2009 سيكون عام التطوير العقاري في السعودية

الرياض/وكالات:

ينظر كثير من العقاريين السعوديين إلى عام 2009 على أنه سيكون عام تطوير العقار بالسعودية، ويعولون على 5 عوامل يرون أنها ستحمي السوق العقاري من تداعيات أزمة الائتمان العالمية، وتدفعه إلى مزيد من النمو.

وحدد عقاريون عوامل انتعاش سوق العقارات بنمو الطلب، وتصحيح الأسعار، وتوقع إقرار قوانين منظومة العقار وخاصة قانوني الرهن والتمويل العقاري، وانخفاض أسعار مواد البناء، ومشاريع التنمية الحكومية.

وأكدوا أن هذه العوامل كفيلة باستمرار نموّ سوق العقارات لأعوام طويلة المدى في ظل استمرار تصاعد الإنفاق الحكومي على المشاريع، مشيرين إلى تصريحات سابقة للعاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز بضخ 400 مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة، وزيادة الإنفاق في موازنة العام الجديد بـ 65 مليار ريال (الدولار يساوى 3.75 ريالات) مقارنة بعام 2008، الأمر الذي يعطي مؤشرات تنمية متواصلة خلال الفترة المقبلة.

وشددوا على أن السوق العقارية مهيأة في المرحلة المقبلة لانتعاشة كبيرة مع توافر المحفزات الاقتصادية في الاقتصاد، وتوفر البيئة الملائمة لبناء مشاريع عقارية عملاقة تتواكب مع متطلبات السوق السعودية وتغطية الطلب المتزايد على نوعية هذه المشاريع التي تلاءم المرحلة القادمة.

ويسهم القطاع العقاري وفق تقرير لمجلس الغرف السعودية بقرابة 55 مليار ريال من الناتج المحلي الإجمالي، و9.5% من الناتج المحلي غير النفطي، ويتوقع أن ينمو النشاط العقاري بنهاية خطة التنمية الثامنة عام 2009 بمعدل سنوي 5.8 %، وأن ترتفع مساهمته في الناتج المحلي إلى 7.2%، ما يجعله محورا مهمًا خاصّة في ظل التنمية التي تعيشها السعودية في المرحلة الحالية.

ورسم حسن مصطفى سنبل الرئيس التنفيذي لمجموعة الشاملة العقارية صورة إيجابية لسوق العقار السعودي، وقال إن السعودية هي ثاني أكبر سوق عقاري في العالم، وأن القطاع العقاري حقق خلال السنوات الخمس الماضية نموًا في رأس المال الثابت تجاوزت نسبته 40 % بين عامي 2000 و2005، وارتفع قطاع العقار والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي السعودي من 41.7 مليار ريال في عام 2000 إلى 55 مليار ريال.

وتوقع سنبل في حديثه لموقعنا أن يحقق قطاع العقار السعودي خلال 2009 نموًا غير مسبوق من حيث حجم الاستثمارات، فعلى المدى القصير تم تقدير حجم الاستثمارات في بناء المخططات والعقارات الجديدة في المملكة وفق آخر الإحصائيات بحوالي 484 مليار ريال، مشيرا إلى أن حجم الاستثمار في العقار حتى الآن يبلغ 1.4 تريليون ريال.

غير أن سنبل دعا إلى إنشاء هيئة عليا للاستثمارات العقارية تشرف على سوق العقار، واستحداث الأنظمة والتشريعات الخاصة بتجارة العقار بما يتماشى مع نظام الاستثمار الأجنبي ويتوافق مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية ودخول المملكة في منظمة التجارة العالمية، معتبرا أن إنشاء هيئة عليا للعقار محرك أساسي لتفعيل النهوض بالمؤشر الاقتصادي العام ورفع قطاع صناعة العقار ودورها في تطوير عجلة التنمية.

وتشير دراسات غير رسمية إلى أن 30% فقط من السعوديين يمتلكون مساكنهم، بينما يعيش الـ70% الآخرون في مساكن مؤجرة.

وبالنسبة لمشاريع التنمية الحكومية، قال: إن الإنفاق الحكومي العام على مشاريع التنمية سيظل هو المغذي الرئيسي لقطاع العقارات، وبما أن خادم الحرمين الشريفين أعلن في وقت سابق إلى استمرار عملية التنمية بضخ 400 مليار دولار، فأن ذلك سيؤكد وجود دعم حقيقي للصناعة العقارية، وبالتالي فإن السوق ماض بشكل متصاعد خلال 2009.

السعودية

رئيس وزراء سنغافورة:

نطمح إلى توقيع اتفاقية لحماية الاستثمارات مع الكويت

الكويت/وكالات:

أشاد رئيس الوزراء السنغافوري لي هيسين لونغ باتفاقية التجارة الحرة التي وقعتها بلاده مع دول مجلس التعاون الخليجي وتم بموجبها إلغاء كافة الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات المتبادلة بين الطرفين.

وأشار الى أن الاتفاقية تسمح بدخول سلع ومنتجات سنغافورة إلى الأسواق الخليجية من دون تعرفة جمركية، كما ستمنح الاتفاقية جميع سلع ومنتجات دول مجلس التعاون الخليجي حرية دخول سنغافورة من دون تعرفة جمركية. وكان رئيس الوزراء السنغافوري يتحدث لـ "القبس" في مقابلة خاصة أجرتها معه خلال زيارته الدوحة مؤخرا لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة.

وقال لونغ ان الاتفاقية ستشجع على وجود قبول أكبر لمعايير سنغافورة للمنتجات الحلال في دول مجلس التعاون الخليجي، لافتا الى أن دول المجلس الست تعهدت ببدء مناقشة الاعتراف بمعايير سنغافورة للمنتجات الحلال على أنها تتفق مع المعايير المطبقة في بلدانهم.

وأشار الى أن الاتفاقية ستسمح للشركات التي تتخذ من سنغافورة مقرا لها والحاصلة على اقامة دائمة فيها امكان امتلاك أسهم في اغلبية القطاعات الرئيسية في اسواق دول مجلس التعاون الخليجي، وقال اننا سنعمل بموجب الاتفاقية على تحسين سبل دخول سنغافورة الى قطاع خدمات البناء والحاسوب والخدمات البيئية والمهنية مثل القانونية والمعمارية والهندسية والتخطيط الحضري في كل من السعودية وقطر والامارات.

بينما ستولي الاتفاقية اهتماما بمجالات أخرى مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الجوية التجارية والزيارات التجارية.

وبشأن الاستثمارات، فان دول مجلس التعاون ملتزمة بموجب الاتفاقية بإبرام اتفاقيات ثنائية لضمان الاستثمار مع سنغافورة، من أجل حماية أفضل لاستثمارات رجال الأعمال في الجانبين، علما بأن سنغافورة ستستكمل مفاوضات عقد اتفاقيات ثنائية لحماية الاستثمار مع دول التعاون التي لم توقع عليها بعد مثل الكويت وقطر والإمارات، وقال اننا نطمح الى إبرام اتفاقيات ثنائية لحماية الاستثمارات مع هذه الدول في أقرب وقت.

وأوضح لونغ أن اتفاقية التجارة الحرة تعد اتفاقية شاملة تغطي مجالات تضم تجارة السلع والخدمات والاستثمارات وقواعد المنشأ والاجراءات الجمركية والمشتريات الحكومية والتجارة الالكترونية والتعاون الاقتصادي.

ويبلغ حجم المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون وسنغافورة نحو 20 مليار دولار سنويا، فيما تعد دول المجلس سابع أكبر شريك تجاري لسنغافورة.

وعبر لونغ عن أمله في أن تدخل اتفاقية التجارة الحرة بين الطرفين حيز التطبيق الفعلي أوائل عام 2009، لافتا الى أن عملية التطبيق تتطلب موافقة قادة دول التعاون.

وتستورد سنغافورة 40% من احتياجاتها من النفط من دول مجلس التعاون الخليجي.

وأبدى لونغ اعجابه بمستوى التطور والازدهار الذي تشهده دول الخليج في مختلف المجالات، وقال ان القطاع العقار يبدو أكثرها نهضة وتطورا، وهو يعكس بالتأكيد اهتماما كبيرا بمستوى الرقي الذي وصلت اليه بلدان هذه المنطقة.

وشدد على أن سنغافورة لم تتأثر بشكل كبير بتداعيات الأزمة المالية، لأن لديها سياسة اقتصادية مرنة ومنفتحة، وتتمتع بنمو اقتصادي كبير.

الكويت

مارس المقبل.. سلطنة عُمان تستضيف المؤتمر الخليجي الأول حول حوكمة الشركات

مسقط/متابعات:

تستضيف غرفة تجارة وصناعة عمان في الثالث والعشرين من شهر مارس المقبل اعمال المؤتمر الخليجي الاول حول حوكمة الشركات ودورها في التنمية والاصلاح الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي الذي ينظمه اتحاد غرف دول المجلس بالتعاون مع الغرفة وبدعم من الامانة العامة لدول المجلس التعاون لدول الخليج العربية ويستمر لمدة يومين.

ويهدف المؤتمر الى تسليط الضوء على واقع مستقبل حوكمة الشركات في دول المجلس والوقوف على أهمية حوكمة الشركات ودورها في تعزيز الثقة في الاقتصادات الوطنية ودور حوكمة الشركات في تدعيم قوانين وأنظمة ولوائح السوق الخليجية المشتركة.

عمان

وتدور محاور المؤتمر حول موضوع واقع ومستقبل حوكمة الشركات في دول المجلس ودورها في الاستقرار الاقتصادي وجذب الاستثمارات في دول المجلس ودور التدقيق والرقابة المالية في تفعيل حوكمة الشركات في دول المجلس ودور حوكمة الشركات في تطوير البني الاساسية والهياكل الاقتصادية في دول المجلس ودور حوكمة الشركات في تفعيل التنمية والاصلاح الاقتصادي في دول المجلس.

ويشارك في المؤتمر عدد من المسؤولين بالأجهزة الحكومية في دول المجلس والمصارف والبنوك والمؤسسات المالية والغرفة التجارية والصناعية والزراعية ورجال وصاحبات الاعمال وشركات التدقيق والمحاسبة بدول المجلس بالاضافة الى مشاركة المنظمات الدولية والاهلية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

وزير الإعلام العماني يفتتح ندوة "الإعلام الاقتصادي والأسواق المالية"

مسقط/وكالات:

افتتح معالي حمد بن محمد الراشدي وزير الإعلام أمس الأحد بفندق جراند حياة مسقط ندوة بعنوان (الإعلام الاقتصادي والاسواق المالية) والتي تنظمها الهيئة العامة لسوق المال بالتعاون مع اتحاد هيئات أسواق المال.

ويأتي تنظيم الندوة على ضوء التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - للارتقاء بكفاءة الإعلاميين العمانيين وذلك مساهمة من الهيئة العامة لسوق المال واتحاد هيئات الاوراق المالية العربية فى دعم الجهود التى تبذلها السلطنة من أجل الارتقاء بمستوى الصحفيين والإعلاميين العمانيين خاصة فى المجالين الاقتصادي والمالى.

وتهدف الندوة إلى رفع كفاءة العاملين فى مجال الإعلام الاقتصادي وتعريفهم بكيفية التعامل مع المستجدات الاقتصادية العالمية ودور الإعلام فى تلك الاحداث من خلال تحليل الوضع الراهن للاقتصاد العالمي وآثاره على الاسواق العربية بصورة علمية ومنطقية.

وسيتم خلال الندوة طرح خمس أوراق عمل يقدمها نخبة من الخبراء والمختصين فى الجانب الإعلامي والاقتصادي حيث ستتناول الورقة الاولى أساليب تفاعل الفضائيات الاقتصادية مع الازمة المالية العالمية فيما تتناول الورقة الثانية موضوع توعية المستثمرين أثناء الازمات ودور الأسواق المالية.

وتتطرق الورقة الثالثة إلى دور الصحافة فى نشر الوعي الاستثماري وتدور الورقة الرابعة حول أسواق الاوراق المالية الخليجية كنموذج للأزمات فيما تدور الورقة الخامسة حول آثار الازمة العالمية على الاسواق المالية العربية.

حمد بن محمد الراشدي

60 ٪زيادة في عدد الوحدات الفندقية المتوقع دخولها الخدمة في 2009

الدوحة/وكالات:

من المتوقع أن يشهد عام 2009 افتتاح عدد كبير من الوحدات الفندقية التي قدرها بعض العاملين بقطاع الضيافة بأنها ستزيد من الطاقة الفندقية المتوفرة حاليا بنسبة 60 % وهي أعلى نسبة يشهدها السوق المحلي بعد أن أعلنت هيئة السياحة في الربع الأخير من 2008 وجود 95 مشروعا فندقيا تحت التنفيذ تضيف للطاقة الفندقية المحلية 29 ألف وحدة بحلول عام 2012 وتضم الفنادق الجديد أشهر وأرقى العلامات الفندقية العالمية مثل الماريوت وستار وود ودبليو وجراند حياة الفورسيزونز وروتانا وتاج وهيلتون وموفينبيك بالإضافة إلى العديد من العلامات الفندقية المحلية التي تتطلع للانطلاق نحو العالمية مثل رتاج ومروب وبروة. ويبلغ عدد الفنادق الحالية 51 فندقا بطاقة 6147 غرفة فندقية بينها 11 فندقا من فئة خمس نجوم بالإضافة إلى 26 مشروعا للشقق الفندقية بطاقة 4200 وحدة سكنية.

وكانت الأعمال الإنشائية قد تسببت في تأخر افتتاح عدد من المشاريع الفندقية التي كان مخططا لها أن تفتتح في الربع الأخير من 2008 لتتحول إلى الربع الأول من العام الجاري. ومن الفنادق التي كان مقررا لها أن تفتتح في عام 2008 فندق هيلتون الدوحة ففي ديسمبر 2005 أعلنت هيلتون إنترناشيونال، أشهر المجموعات العالمية لإدارة الفنادق، عن توقيع عقد مدته 15 عاماً لافتتاح وإدارة وتشغيل فندق هيلتون الدوحة، وسوف تدير المجموعة هذا الفندق الذي سيضم 320 غرفة والذي يعد أول فندق يحمل اسمها في دولة قطر، لصالح شركة الدوحة الجديدة للفنادق، ويضم هيلتون الدوحة طابقين للخدمات العامة وبرجاً مؤلفاً من 20 طابقاً للنزلاء تطل جميع غرفه على الخليج العربي، وسوف تشمل الخدمات التي يقدمها الفندق جناحاً خاصاً للمؤتمرات وعدداً من قاعات الاجتماعات والاحتفالات و3 مطاعم ومنشآت شاملة لأغراض الترفيه والاستجمام واللياقة البدنية، بالإضافة إلى موقف تحت الأرض للسيارات.

من جهة أخرى أعلن جاري فريند، المدير العام لفندق جراند حياة الدوحة أن الأعمال الإنشائية وكبر حجم المشروع وخصوصيته تسببت في تأجيل الافتتاح إلى ربيع عام 2009 مشيرا إلى أن الفندق أقيم على مساحة تزيد على 155,000 مترا مربعا تمتد على شواطئ فاخرة، وسيوفر الفندق 249 غرفة فندقية، و91 فيلا خاصة، مشيرا إلى أن الفندق يتميز بطرازه المعماري القديم، وموقعه المميز ضمن مشروع "ويست باي لاجون" في العاصمة القطرية، يبعد الفندق مسافة دقائق فقط من المراكز المالية والتجارية في العاصمة، وكذلك الأماكن الثقافية والتاريخية، ومطار الدوحة الدولي.

الدوحه

متفرقات

هيئة طرق ومواصلات دبي تواصل جهودها في تطوير خدماتها للعملاء

دبي/وام:

أطلقت هيئة الطرق والمواصلات بدبي مبادرة جديدة تحت اسم برنامج "كلنا في الواجهة" وذلك في إطار جهودها المتواصلة لتطوير خدماتها المقدمة للعملاء.

ويقوم مدراء الإدارات والأقسام المختلفة بتقديم الخدمات للعملاء من خلال التواجد على كاونترات مركز خدمة العملاء الرئيسي للوقوف على احتياجاتهم والإطلاع على ملاحظاتهم واقتراحاتهم وآرائهم.

وصرح عبد الله المدني المدير التنفيذي لقطاع خدمات الدعم المؤسسي في الهيئة بأن البرنامج عبارة عن مبادرة جديدة ابتكرتها الهيئة من خلال إدارة مراكز خدمة العملاء بمشاركة قيادات الهيئة من مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام حيث يتم تواصلهم المباشر مع العملاء في مركز خدمة العملاء الرئيسي بهدف تطوير الخدمات المقدمة لهم.

من جانبها قالت ليلى علي بن حارب مدير إدارة مراكز خدمة العملاء في قطاع خدمات الدعم المؤسسي في الهيئة ان الهيئة بدأت المرحلة الأولى من البرنامج حيث قام عدد من المدراء بتقديم الخدمات للعملاء على كاونترات مركز خدمة العملاء الرئيسي ..موضحة ان بقية مدراء الإدارات الأخرى سيباشرون تقديم الخدمات الخاصة بهم للعملاء بهدف تدوين ملاحظاتهم.

واضافت ان المرحلة الثانية من البرنامج ستشهد تقديم الخدمات للعملاء على كاونترات مركز خدمة العملاء الرئيسي من قبل مدراء الأقسام المختلفة بهدف تطوير الخدمات المقدمة لعملاء الهيئة.

واشار عبدالله البستكي مدير إدارة تقنية المعلومات أنه سيتم عقد اجتماع بين الإدارات للنظر في المعاملات بين أكثر من إدارة أو قسم والعمل على التنسيق بينهم بهدف تحقيق رضا للعملاء.

من جانبه اكد السيد نجيب الزرعوني مدير إدارة المواقف ضرورة زيادة الوعي لدى العملاء وإلمامهم بمتطلبات المعاملات التي يتقدمون إليها من خلال الحملات التوعوية التي تقوم بها الهيئة والكتيبات التي تنشرها.

إذاعة البحرين تحصل على حقوق نقل مباريات خليجي 19

المنامة/بنا:

في أطار التعاون الإعلامي القائم بين هيئة الإذاعة والتلفزيون في مملكة البحرين وشبكة قناة الجزيرة فقد قررت قناة الجزيرة الرياضية منح حق البث الإذاعي لمباريات دورة كأس الخليج ال19 لكرة القدم والتي تنطلق منافساتها في العاصمة العمانية مسقط اعتبارا من اليوم الأحد 4 يناير الجاري.

وقال أحمد عاشور رئيس قناة البحرين الرياضية رئيس الوفد الاعلامي لهيئة الاذاعة والتلفزيون الى خليجي 19 في تصريح لوكالة انباء البحرين ان اذاعة مملكة البحرين ستنقل مباريات خليجي 19 على الهواء مباشرة على موجة /اف ام/ بتردد وقدره 3ر102 معربا عن خالص شكره وتقديره على هذا التعاون الطيب من القائمين على قناة الجزيرة الرياضية والذي يصب في مصلحة الجانبين.

أخي المواطن ..أختي المواطنة .. ساهم بالتبرع لأبناء غزة على الحساب الحكومي رقم (3) في كافة البنوك العاملة في اليمن وفروعها والسلطة المحلية في المحافظات والمديريات والهيئة الشعبية لنصرة الشعب الفلسطيني